البعد الخارجي للثورة المصرية (٢)(*)

إعداد: مدحت ماهر

30/03/2011

استكمالا للحديث عن البعد الخارجي لثورة ٢٥ يناير، يأتي الحوار في هذا اللقاء حول محورين؛ وهما:

(١) الوضع الدولي والإقليمي وأثره على الثورة بعد رحيل مبارك: الخطابات والتوجهات والسياسات والأدوات: ما مؤشرات كل ذلك، وآفاقه، ودلالاته؟ وتأثيره؟

١- ماذا تفعل القوى الخارجية في مرحلة ما بعد مبارك ؟

٢- ما طبيعة تواصلات الخارج وقوى الثورة أو بقايا النظام الساقط؟

٣- وهل ثمة محاولات لاحتواء الثورة وتوجيهها نحو وجهة معينة؟

٤- ما آليات التأثير الخارجي على الثورة ومسارها؟

(٢) ما الواجب علينا الآن؟

- على مستوى الخطاب والفكر.
- على مستوى الحركة والاتصال.

فأدبيات الثورة والسياسة الخارجية تشير إلى مستويين أساسيين: الأول- مستوى الأفكار والدوافع الأيديولوجية للثوار، والثاني- السياق المحيط بهم وتأثيره عليهم. ومن ذلك تتراءى محاور للتحليل من أهمها: أسباب اندلاع الثورة، عوامل تشكيل صورتها، عوامل إنجاز الثورة ونجاحها. فالاهتمام بعلاقة الخارج بالثورة يدور حول أسئلة معينة: هل كان للخارج دور في اندلاعها؟ وهل يمارس دورًا في تشكيل مسارها وسماتها ومآلاتها؟

ومن ثم؛ فإن سؤال هذه المرحلة الأساس، الذي يحتاج إلى مؤشرات للإجابة عنه، سؤال مركب وهو: هل مصر-الثورة بالضرورة ستكون ضد الغرب؟ ثم، ونتيجة الاستقبال الحافل للثورة وللآمال التي تنعقد عليها، هل ستقدم الثورة رسالة عالمية لتغيير هيكل النظام الدولي القائم؟ مثل هذه الأسئلة طرحت على الثورات الكبرى، حتى لو لم يكن لها خطاب خارجي أثناء اندلاعها: فهل يكون لثورتنا فكر يسعى لتغيير النظام العالمي ليصبح أكثر عدالة وسلمية، على حسب طبيعة نموذجها الذي طرحناه في اللقاء المتقدم؟

(*) حلقة نقاشية عقدت بمركز الحضارة للدراسات السياسية في ٩ مارس ٢٠١١، بحضور أ.د.نادية مصطفى، وأ.د.سيف الدين عبد الفتاح، وعدد من الباحثين المهتمين بالشأن الخارجي والعلاقات الدولية.

وبالتالي فنحن أمامنا مستويان: مؤشرات للإجابة عن هذا التساؤل الرئيس، وتوجه الخارج نحونا، والمقصود بالخارج هنا هو الغرب بالأساس ثم غيره بالتبعية أو التتالي، هذا مع اهتمام خاص بإسرائيل وأبعاد العلاقة معها.

فبالنسبة **للمستوى الأول** المتعلق بموقف مصر من الخارج، فإن كان الدور المصري تراجع على مستوى التحركات والفعل، إلا أن تأثيره لا يزال موجودًا. فإسقاط النظام المصري الأقوى أمنيًّا لفت نظر الجميع إلى أهمية الدور المصري مهما بدا متراجعًا، فبدا الغرب راغبا في إرضاء الثورة، وهو ما عبرت عنه زيارات قادة غربيين لميدان التحرير. فمصر "القادمة" ستكون بلا شك فعالة ومؤثرة في قضايا مهمة، مثل الصراع داخل فرنسا بين غير الفرنسيين الأصليين من الأفارقة ذوي الميول العربية والإسلامية، مع أصحاب الميول المتفرنسة. وإدارة حوار من أجل إبراز "تيار إسلامي وسطي" لمواجهة "التيار الإسلامي العنيف" الذي نتج عن القمع السابق، ومن ثم يجب الحفاظ على جو الحرية والديمقراطية، أي روح الثورة وأهدافها.

ومن المؤشرات المهمة على وجود تحولات في العلاقات والتعامل، لقاء المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين د.محمد بديع مع الرئيس التركي عبد الله جول، والذي مثَّل مؤشرًا خطيرًا حتى أنه تم التعبير عنه: (بديع في القصر ومبارك في الحظر)، فتحولت حكومة مبارك إلى المحظورة، والجماعة المحظورة صارت المحظوظة. وكذلك موقف هيلاري كلينتون من وصول الإخوان وإعلانها عدم الممانعة الأمريكية لما تسفر عنه قواعد اللعبة الديمقراطية.

وإن كانت الثورة تواجه تهديدات خارجية آنية، فقد تطور النموذج الليبي إلى حد الوصول إلى التدخل الخارجي المسلَّح، وهذا بلا شك تهديد خطير لأمننا القومي، كما أنه يفرض تساؤلات حول موقف مصر من هذه القضية وإمكانية تدخلها لحسمها أو تحريكها في اتجاه معين.

وفيما يتعلق **بالمستوى الثاني** الخاص بدور الخارج في الثورة؛ فهذه الثورة لم تكن متوقعة من قِبل أي طرف، وتمت بلا تدخل من أي طرف خارجي. إلا أن موقف الغرب من الثورة له وجهان: وجه يقوم على الدبلوماسية العامة التي يدعم من خلالها الثوار ظاهرًا، ووجه آخر يخشى مصر القوية المستقلة القادرة على أن تعارض بعض سياساته.

فالملاحظ بعد سقوط مبارك استمرار حملات الريبة وجسّ النبض من قِبل الخارج لتبين ما إذا كان هناك تغير حقيقي في السياسة المصرية (خاصة تجاه الغرب). ويبدو الغرب –في هذا الصدد– أكثر اهتمامًا بغير الرسمي، سواء لأن غير الرسمي هذا سيتحول إلى رسمي فيما بعد، أو للرغبة في تنوع أطراف تعامله، أو محاولة لكسب الشارع الذي صار يمثل قوة كبيرة... كأنه يحاول كسب (الثابت)، و(المتغيّر) جميعا. ومن ثم يثور التساؤل: ما التوجه الذي ستسانده الولايات المتحدة؟ أم أنها ستتعاون مع كل الأطراف بما يحقق مصالحها؟ وذلك في ظل مآل أهداف وعمليات الدبلوماسية الشعبية التي استخدمتها الولايات المتحدة خلال المرحلة الماضية

إلى إبراز مناوئيها، فالثورة بدت مناهضة للسياسات الأمريكية، وأكثر ميلا نحو دبلوماسية انعتاق مضادة لدبلوماسية التبعية والإلحاق.

أما عن **الموقف الإسرائيلي** من الثورة، فبتابعة الصحافة الإسرائيلية يمكن ملاحظة الآتي:

١- أولوية اتفاق السلام مع إسرائيل والخوف من التغيير والتحول.
٢- الاعتماد على الجيش الإسرائيلي في مواجهة التغييرات؛ حيث طلب إيهود باراك ٢٠ مليار دولار لمواجهة الثورة المصرية عسكريًا بتطوير الجيش.
٣- الخوف من احتمالات تقارب مصري-إيراني، ومحاصرة إسرائيل -على حد تعبير نتياهو- على إثر السماح لسفن إيرانية بالمرور في قناة السويس، والقول بأن في ذلك إشارة إلى أن مصر لم تعد ملتزمة بالحلف الاستراتيجي مع إسرائيل ضد إيران.
٤- زيارة القرضاوي وعودته ودلالاتها بالنسبة إلى المكون الإسلامي الجديد في مصر.
٥- ترجيح أن يتحول النموذج المصري إلى "النموذج التركي"، وأن مصر ستعود معتدلة لكنها غير محبة لإسرائيل.
٦- الاستقرار في الشرق الأوسط أهم من الديمقراطية.

ويجدر التأكيد -في هذا السياق- على ضرورة ضبط زاوية النظر للسياسة الخارجية وللثورة نفسها؛ حيث كثر الحديث عن الفكر السياسي الكامن وراء القائمين بالثورة، وقد غلب على التحليلات أنها ثورة ذات طابع ليبرالي. لكنه يجب أن يقال إن هناك أمورًا استجدت وثورات عربية تقول إن هذا العصر هو "عصر الشعوب". فهذه طبعة جديدة من الأجيال والشعوب والثورات لم يسهم الغرب في كتابة سطر واحد فيها، خاصة بعد فشل مشروعاته للشرق الأوسط الجديد والكبير. فالليبرالية التي كانت موجودة في ميدان التحرير لم تكن ليبرالية سياسية أو أيديولوجية؛ لكنها كانت "ليبرالية براجماتية"، هدفها لمّ شعث الناس في الميدان.

فالغرب لم يكتب في تاريخ هذه الثورات سطرًا واحدًا، وإنما ما تم من قِبل الغرب هو:

- توزيع أدوار: سواء داخل الشأن المصري، أو توزيعه من أطرافه (دوله): فبعض الأطراف مثل إيطاليا وبريطانيا تقدم الترحاب والتهاني (الجزرة)، ثم يتلوه حديث عن شروط القبول الدولي -أي الغربي- (العصا).
- ركوب الحدث: محاولة طرف أو أكثر أن يكون له دور أو تأثير في الثورة. لكن لماذا تخلى الغرب عن نظم الحكم التي طالما عملت خدمًا له؟ وهل يمكن أن يتخلى يوما عن إسرائيل؟

ويبدو أن هناك أمران قد حجبا عن الغرب رؤية صحيحة للثورة؛ مركزية إسرائيل في الرؤية الغربية للشرق الأوسط، والتفكير ضمن نفس المنطق التقليدي الذي اعتادو أن يعاملوا من خلاله

المنطقة باعتبارها موضوعًا لا فاعلاً. فيجب أن يفكر الغرب خارج الصندوق، فالمنطقة اليوم فيها على الأقل مشروع فاعل: قوى جديدة بازغة لابد أن تُمثَّل وأن يُسمع إليها. فالثورات حين تطرح مطلبها –وهو إسقاط الأنظمة– يتراجع الخارجي إلى الخلف، لكنه يظل حاضرًا ولو لم يكن قادرًا على التحكم الآن.

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أهمية توجيه نتائج هذه النقاشات إلى وزارة الخارجية المصرية برؤية لا يقتصر فيها العمل على الوزارة نفسها، فقد كانت المهمة الأساسية للوزارة هي التنفيذ، أما صناعة السياسة والقرار الخارجي فكانت حكرًا على رئيس الدولة فقط. ونخشى أن يكون الأمر قد انتقل من الرئيس إلى الجيش وأن منهجية انتظار الأمر من المستوى الأعلى لا تزال قائمة. فالمطلوب من وزارة الخارجية في المرحلة الراهنة أن تؤسس لسياسة خارجية جديدة، وأن يُعِّد الوزير الحالي خطة لكيفية تحرك وزارته في الفترة الراهنة، خاصة أننا نبدأ التحرك بعد الثورة وسط خيبات أمل في السودان وحوض النيل وفلسطين وغيرها، ومكانتنا تتآكل. فنحن في حاجة إلى عمل إنشائي، خاصة مع عدم وجود رئيس ولا تدخل للجيش في هذا. فعلى الوزارة أن تنشئ معمل أفكار في هذا الشأن؛ لكي تجمع الرؤى وتدرس الخطوات الواجب البدء بها.

وعلى المستوى الأعم، لابد من صياغة خطة لإدارة مرحلة انتقالية، تعقبها خطة استراتيجية تعبر عن سياسة مصر الخارجية القائمة على إمكانياتها وما تملكه من مقومات. على أن يتم تأسيس هذه المرحلة على مبدأ التحول من سياسة مشخصنة يمثلها فرد (رئيس الدولة) إلى سياسة موضوعية واستراتيجية وطنية.

بالإضافة إلى أهمية إعادة النظر في دوائر السياسة الخارجية المصرية من أجل تجديد نظرتنا إلى الخارج ومن ثم تجديد نظرة الخارج إلينا. كما ينبغي رصد تحولات الظروف المحيطة ومدى تمكينها للثورة والدور الجديد.

فنحن نحتاج إلى رؤية استراتيجية للسياسة الخارجية، وإعادة تشكيل جهاز وزارة الخارجية وبناء الرؤى والمواقف، والانتقال من الشخصاني إلى الاستراتيجية التي تحقق القيم والمصالح، وعمل دبلوماسيات عامة.

دعونا نبدأ سياسة خارجية جديدة وصفحة جديدة تخرج بها من تضييق السياسة السابقة.

حلقة نقاشية عقدت بمركز الحضارة للدراسات السياسية في ٩ مارس ٢٠١١، بحضور أ.د.نادية مصطفى، وأ.د.سيف الدين عبد الفتاح، وعدد من الباحثين المهتمين بالشأن الخارجي والعلاقات الدولية.